

الرافد في علم الأصول

[298] بنحو اللابشرط، ولكن هذا اللحاظ غير ممكن في اسم الزمان والمكان لعدم معقولية كون الحدث طورا من أطوار زمانه أو مكانه بل علاقته بهما علاقة الطرفية والحلول لا علاقة الناعتية والصفية، فلا مصحح حينئذ - بناءا على القول بالبساطة - لحمل اسم الزمان والمكان على الزمان أو المكان، لان المصحح هو لحاظ اللابشرط الذي يعني رؤية المبدأ العرضي بما هو طور وشأن لموضوعه وهذه الرؤية غير متصورة في اسم الزمان والمكان.

ب - أسماء الآلة كمفتاح مثلا، فإنه لا يتصور فيه كونه طورا وشأنا من شؤون الآلة الخاصة بالفتح بل علاقته بها علاقة الاستعانة لا علاقة الناعتية والصفية، ولازم ذلك عدم صحة حمله على الذات المخصوصة بناءا على القول بالبساطة، لعدم وجود مصحح للحمل حينئذ، مع أن صحة الحمل عرفا لا ريب فيها. ج - بعض أسماء الفاعلين، حيث إن اسم الفاعل على قسمين: 1 - ما كان قيام المبدأ به قياما حلوليا كالقاعد والقائم ولا شاهد في هذا القسم. 2 - ما كان قيام المبدأ به قياما صدوريا كالضارب والمؤلم ومحل الاشكال هو هذا القسم، باعتبار أن الحدث الصادر من فاعله لا يتصور فيه كونه طورا وشأنا من شؤونه، لان علاقته به علاقة المعلول بالعلة لا علاقة النعت بالمنعوت فليس المعلول طورا من أطوار علته ونعتا من نعوتها بخلاف علاقته بالمفعول به الواقع عليه الحدث وهو المضروب مثلا، فان الضرب قد يعد طورا مات أطواره على نحو المضروبية باعتبار نسبته إليه نسبة العرض لموضوعه، إذن فلا مصحح لحمل المشتق في بعض أسماء الفاعلين، والحاصل: إن المصحح المذكور في كلمات المحقق النائيني (قده) لحمل المشتق على الذات وهو لحاظه بنحو اللابشرط ورؤيته بصورة النعتية والصفية
